



اسم المقال: سبع مسائل في احسن الوسائل للسياسة العراقية

اسم الكاتب: أ.م.د. عبد الجبار احمد عبد الله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/119>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/09 11:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



## سبع مسائل في احسن الوسائل للسياسة العراقية

أ.م.د. عبد الجبار أحمد عبد الله (\*)

- وقد خبروني أن في الشرق وحدة كنائسه تدعو فتبكي جوامعهم ( الجواهري )
- إذا لم تحترم صاحب الرأي لرأيه فلا تحتقر الرأي لصاحبه ( الزهاوي )
- علام التعادي لأختلاف ديانته وأن التعادي في الديانة عدوان ( الرصافي )

### المقدمة

إن أي مشروع وبرنامج سياسي مطروح لا بد أن يأخذ بالحسبان بعض الأشتراطات الداخلية والخارجية، في مجالها الزماني والمكاني، وفي أبعاد اجتماعية اقتصادية وثقافية. ومن دون وجود هذه المراعاة للأشتراطات فأنا نحسب صعوبة أستمراية ذلك المشروع فضلا عن التشكيك بنجاحه، إن تاريخ 9 نيسان 2003 في العراق يشكل حدثا بارزا وافصلا مهما، أثار الكثير من المشكلات وقبلها التساؤلات حول العديد من المسائل وكثيرها. والمسائل التي طرحت وما زالت مطروحة ليست هي من المسائل السهلة، بل هي صعبة ومعقدة. وهي كذلك، لأن كل مسألة أثارت أثارت وتثير معها العديد من المشكلات، بالشكل الذي يمكن فيه القول إننا لا نستطيع أن نتناول أية مسألة من دون أن يصاحبها إقرار منا بأن هذه المسألة تنتشظى لمسائل عديدة أو تتعدد وبالإطار الذي لا يستطيع أحد أن يلبي احتياجات حل مسأله ما لوحدها من دون أن يأخذ بالحسبان الاحتياجات والأشتراطات الأخرى. وأصل هذه المسائل في العراق يرتبط بماهية وطبيعة القوى السياسية والاجتماعية العراقية التي هي متى ما أتفتت على شيء أنما كان ذلك من باب النادر والأستثنائي وليس المعتاد والقاعدة، وبعضها الآخر يرتبط بالحيز الجغرافي، فالعراق رغم صغر مساحته، إلا أنه أصبح يحتوي العالم كله، لأن أغلب دول العالم أصبحت متدخلة ومشاركة أما في صياغة قرار، أو تعديل وتغيير سلوك، أو دافعة نحوه، أو مثبتة له. ولتجاوز التعقيدات المصاحبة للمسائل العالقة، فإنه من الواجب اليوم تحديد بعض المسائل المتفق عليها بشكل واسع، وليس الإجماع التي من شأنها أن تسهل على العراق وقواه السياسية والاجتماعية المؤيدة والمعارضة معا، المنخرطة في المشروع أو المحايدة والبعيدة عنه، وتوفير بعض الأساسيات القوية لبناء مستقبل سياسي واضح ومستقر. وما نطمح للتأكيد له في هذه الدراسة المتواضعة هو التأكيد على أن بعض هذه المسائل تتعلق بإطار ( ما بين العراقيين أنفسهم ) وبعضها الآخر يتعلق بإطار ( العراقيين ) وبعضها الأخير يرتبط بإطار ( ما بين العراقيين والأخرين من الدول المجاورة و الولايات المتحدة الأمريكية ). وسنحاول في ثنايا هذه الصفات المتواضعة طرح بعض المسائل التي حددناها في سبع مسائل لتحديد وتأطير مستقبل مستقر وآمن للعراق والعراقيين وبما يخدم العراقيين أينما وطئت أقدامهم وأينما سكنوا على وجه البسيطة. وقد أنتظمت الدراسة في سبعة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة. وسنحاول تناول الواحدة تلو الأخرى وصولا الى صياغة أهم الأستنتاجات التي توصلناها.

### المسألة الأولى- الإستبداد والإحتلال:

لا نستطيع أن نتحدث عن علاقة تخبيرية ما بين الإستبداد والإحتلال فنكون أما من مناصري الإستبداد، أو من مؤيدي الإحتلال، لأن العلاقة بينهما ليست هي علاقة بين منظومتين مختلفتين سياسيا وفكريا. لأن من مواصفات الإستبداد سلب إرادة المواطن وتشوية وتغيير دور المواطن والمواطنة، وكذلك من مواصفات الإحتلال ليس سلب إرادة المواطن حسب بل والوطن أيضا والتحكم بهما لصالح مسار معين (1) وتثار هنا مسألة الإيجابيات (2) التي يمكن أن نجنيها من الإستبداد والإحتلال، إعتادا على أن بعض النظم الإستبدادية حققت الأستقرار والتنمية الناجمة مع

(\*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

حفاظها على وحدتها الوطنية، وإعتمادا على أن التجربة الإحتلالية (الاستعمارية)، في هذه الدولة أو تلك أوجدت بعض البذور المهمة والأساسية ليس في بناء الدولة ومؤسساتها حسب بل وتعويد المواطن على السلوك الديمقراطي - المدني . وهنا نعتقد أن إيجابية الإستبداد ( المادية ) في هذه المسألة ينبغي أن تنصرف لإيجابية معنوية - اعتبارية تتعلق بالمواطن حتى نستطيع أن نحكم بإيجابية عن الإستبداد. أما إيجابية الإحتلال فهي مشكوك بها، لأن العلاقة ما بين المحتل والدولة المحتملة قد أُنحصرت وتأطرت في دائرة القصور المادي لتلك الدول في ظل علاقة غير متكافئة ما بين المركز ( المتقدم ) والأطراف ( المتخلفة )<sup>(3)</sup>، وكذلك هنالك قصور معنوي - اعتباري يتمثل في أن الإيجابية قد تحكمت أصلا في مسيرة التطور السياسي تارة بقطع عملية التطور، وتارة أخرى بالتحكم بمسارات هذا التطور وبما يخدم دول المركز ومصالحها. وفي العراق وضمن اعتماد منطق الديمقراطية كمنهج سلوك، وسيلة وغاية لا نستطيع القول بأن المسألة الأهم هي التخلص من الإستبداد وبأية صيغة وتذهب لتؤيد الإحتلال مهما كان شكله. فالإستبداد، عندنا، هو شكل من أشكال الإحتلال، والإحتلال شكل من أشكال الإستبداد، والإستبداد والإحتلال هما مبدآن ( بل مبدأ واحد ) ضد مبدأ الديمقراطية<sup>(4)</sup>. إن إنعدام الديمقراطية في ظل الإستبداد، يجب الا يدفنا لعدم الأستشعار بالتمسك بالثابت الوطني ونفرح كثيرا أو قليلا لصور الديمقراطية في ظل الإحتلال، لأن المنطق الديمقراطي والبناء الديمقراطي الموضوعي والصحيح هو ذلك الذي يجري بعيدا عن الإستبداد والإحتلال معا. وتمسكا بمنطق الوطن والمواطنه، لا نستطيع القول بأن المسألة المهمة هي التخلص من الإحتلال والعودة للإستبداد لان الإستبداد كان العامل الحاسم والأساسي في جلب الإحتلال كما أن شخص الإحتلال وأدواته كان من المؤيدين الأقوياء للإستبداد في مدة خلت<sup>(5)</sup>. لذلك فإن التمسك بالثابت الوطني الديمقراطي، هو السبيل الواجب أتباعه لكي تتفادى الوضع الذي نكون فيه بين المطرقة والسندان (الإستبداد والإحتلال). والوقوف بين المسألتين بدون إتخاذ موقف صعب التحقيق مثلما أن العودة زمنيا للماضي غير جائز والمضي لمستقبل إحتلالي أمر غير مقبول، والأفضل هو في كيفية المضي في درب يكون فيه المبدأ الوطني الأخلاقي لازم ونرفض فيه معا الإستبداد والإحتلال، مع عدم الإنسياق لرؤية تتجاوز العامل الزمني - التاريخي<sup>(6)</sup>. وهنا نعتقد أن من الواجب توكيد بعض الثوابت الضرورية لكي لا يكون هنالك ترجيح لواحدة على الأخرى ( الإستبداد والإحتلال ) :

- 1- إن السعي الحقيقي لمحاربة الإستبداد هو السعي لأن يكون البديل هو الحرية والديمقراطية<sup>(7)</sup>، مثلما يكون السعي لأن يكون بديل الإحتلال هو الإستقلال الديمقراطي، لأنه لا قيمة لأي إستقلال من دون حرية ولا قيمة لأية حرية من دون وجود الإستقلال .
- 2- إن الإستقلال المصحوب والناج من الإستبداد لن يكون إستقلالاً مكتملاً ما لم ينشأ مواطن مستقل في خياراته وقراراته، وكذلك الحال فإن الإستقلال مفقود في ظل الإحتلال .
- 3- إن أفضل أستراتيجية تحقق الحرية والديمقراطية، هي تلك التي تعتمد على تكاملية الوسائل وتنوعها مع الترجيح للخيار السياسي، ومع ضرورة عدم اعتماد منطق الإكراه والأجبار لأعتماد خيار دون آخر، فليس حق من يعتقد بأن الخيار الإقتصادي هو الأصح في تحقيق الإنجاز المراد، وأن يفرض خياره بالإكراه على من يعتقد بأن الخيار السياسي أو العسكري هو الصحيح.

#### المسألة الثانية- الماضي والمستقبل:

وتثار هنا مسألة الهوية الماضية كعابر نحو المستقبل والهوية المستقبلية الجامدة بالماضي<sup>(8)</sup>. فمن سمات النظام السياسي الناجح أن تكون رؤيته محكومة في إطار السعي والماضي قدما نحو تحقيق التغيير السياسي والتطور المنشود على وفق معايير التنمية الشاملة المستدامة. والتغيير المنشود يجب أن يأخذ بالحسبان طبيعة المسارات التاريخية السابقة السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، خاطئة كانت أم صائبة، ولذلك فإن البناء الديمقراطي الصحيح هو ذلك الذي يحدد عملية البناء على أنها عملية تسعى لتحقيق خطوات مستقبلية مع الأخذ بنظر الاعتبار العامل التاريخي. والديمقراطية

الناجعة هي تلك التي ستفقد سلبيات الماضي الإستبدادي والحاضر الإحتلالي وتحاول أن تنظر لضحايا الإستبداد والإحتلال، نظرة متساوية بالمعنى الإجتماعي والسياسي. كما سيكون من صميم عمل هذه الديمقراطية سد كل المنافذ التي قادت للكوارث وخلق الضحايا، لكي لا تحصل بالمستقبل أية كارثة ولا يوجد لدينا ضحايا<sup>(9)</sup>. ومن الضروري هنا توكيد بعض الثوابت المهمة ومنها :-

- 1- إن بناء الديمقراطية على وفق تصورات محكومة بالماضي لن تقود لبناء ديمقراطية مدنية - عقلانية، لأنها سوف تتمظهر بالمظهر الديني - المذهبي وهذا ليس في صالح العراق .
- 2- إن بناء الديمقراطية على وفق تصورات محكومة بالحاضر، تحت مبدأ الأستنساخ والأقتباس، سيقود بنا لديمقراطية غير عراقية الهوية وتأخذ وجهها غربيا متطبعة بالأجنبي<sup>(10)</sup>.
- 3- إن أفضل الخيارات هو ليس الجمع ما بين النقيضين، بل الجمع ما بين ما هو ممثل لجوهر المبدأ الديمقراطي وروحه، وما هو ممثل للشرط السياسي الإجتماعي الإقتصادي العراقي .

### المسألة الثالثة- الوطن والمواطن:

إن الركيزة الأساسية في وجود الدول، الوطن، الثابت الجغرافي، الذي لا ينبغي أن يحترم فقط لكونه مكانا للتعايش والإنتاج والإبداع بل ويشترط أيضا الدفاع عنه. وما تشترك فيه النظم السياسية إنما هو تأكيد دور المواطن في التعايش والدفاع، وهنا لن يستطيع أي نظام سياسي أن يستمر ويدوم من دون وجود المواطن هذا، ولكن ما تختلف فيه هو حول كيفية تحقيق التعايش وعملية الدفاع<sup>(11)</sup>. فالمواطن في النظم الشمولية والسلطوية والإستبدادية والديكتاتورية<sup>(12)</sup> هو مجرد رقم وعدد ليس ألا، ولا يعد الكائن البشري ذو المطامح والرغبات والأراء، وإنما هو الفرد الذي لا يتحول عبر الماكنة السياسية المشروعة الى خاتمة المواطن والمواطنة، بل هو العبد الخاضع التابع بوعي أو من دون وعي. وفي ظل هذه الأنظمة غير الديمقراطية، إنما المواطن هو الكيان العددي الذي يحمل مواصفات عددية كمية وليس أبعد من ذلك، وهو المواطن الصياح الهتاف في الشوارع والمسيرات (وليس المظاهرات والإضرابات) وهو ذلك السميع المطيع للأوامر والمضحي أبدا لصاحب السلطه أيضا كان أم ملكا، حاكما أم زعيما . وأحد الأسباب المهمة وراء ذلك هو الأندماج غير الطبيعي الحاصل ما بين الوطن بشخص صاحب السلطة، الفرد الذي هو فوق كل عدد وخارج كل حساب، إنه الفرد الذي لا يمثل الأمة حسب بل قائدها ومسيرها<sup>(13)</sup>. وفي ظل هذا الوضع ستكون عملية التعايش صعبة التحقيق بصفة طوعية أو سهلة الأندماج مع الآخر، لأن الآخر هو أيضا العدد والرقم وليس الكائن الحي. وفي ظل الخوف المتبادل ما بين الأفراد لن يكون بالإمكان إنجاز التعايش سياسيا، وستبقى حدود التعايش الإجتماعية غير مؤدية الى أبعد من حدود العلاقات الإجتماعية التقليدية وعلى وفق معادلة عامودية لا يدخل فيها عنصر كسر هذه الدائرة ولا كسر الحواجز نحو معادلة أفقية وهذا هو المهم<sup>(14)</sup>.

إن أنماط التعايش الإكراهية هي نتيجة مصاحبة للنظم غير الديمقراطية بعكس أنماط التعايش المتحققة في النظم الديمقراطية التي تحسن إدارة التنوع الموجود فيها، سواء كان تعددا أجتاعيا أم قوميا أم دينيا - مذهبيا. النظم غير الديمقراطية أما تنكر هذا التنوع أو تقمعه أو تحسبه قوة على طول الخط، ولن يكون الإنكار أو الكبت والقمع أو الإعتراف المزيف لهذا التعدد إلا إحدى المشكلات والمدخلات المفضية الى مخرجات غير إيجابية على مستوى القرارات والصياغات والسياسات وواحدة من معطلات عملية الدفاع الحقيقي عن الوطن. وقرار الدفاع عن الوطن، قد نجده طوعيا، في ظل غياب سلطة ما، مدفوعا بالأعتبار الديني \_ الأخلاقي وليس نتاج أوامر فوقية صادرة من القمة، أما في ظل وجود السلطة، فعملية الدفاع عن الوطن، ستكون أما نتاج عملية سوق وحشد وتعبئة قسرية وهذا هو الحال في ظل السلطة غير الديمقراطية، أو تكون العملية نتاج توظيف ومساهمة وتجنيد للمقدرات الجماهيرية الوافدة من القاعدة الى القمة، وهذا هو الحال في السلطة الديمقراطية. وفي النظم غير الديمقراطية<sup>(15)</sup>، لن يدافع المواطن إلا عن جدار ليس له، أما في النظم الديمقراطية فإنه يدافع عن حقه في كثير من القرارات التي يساهم في صنعها، والوطن الذي

سيدافع عنه إنما هو في الأرض التي تجمعهم مع الآخرين وليس بيت الحاكم أو كرسي السلطان. ولذلك إذا ما أردنا أن ننجح حقاً في بناء مستقبل العراق فواجب علينا أن نعول على أهمية دور المواطن المساهم المشارك وليس الخاضع التابع، وإذا كانت الديمقراطية قد عرفت غالباً بأنها حكم الشعب فإننا نعتقد بها اليوم حكم المواطن والمؤسسات الخادمة للمواطن وليست الحاكمة له (16). أما عن الوطنية فهي التي ترتبط بالموقف السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الموقف الذي يحافظ على الوطن وكرامته وسمعته وثرواته، ومن الضروري هنا أن نتحول بهذا المفهوم نحو المواقف المتعددة التي ترتبط بالمواطن، وغايات هذا التحول ليس خلق معادلة العدا ما بين الوطنية والوطن بقدر ما تهدف الى عدم جعل الوطن مطية لأغراض الحاكم والسلطان، والرقعة الجغرافية، الثابت الأساسي في كل دولة، سيكون البديل عنه العنصر البشري المتحول، ولكن الثابت الحقيقي داخل حدود الرقعة الجغرافية أو خارجها، وداخل العاصمة أو أطرافها، لأننا نحسب أن واحدة من معطلات الاندماج والتعايش هو وجود المفاضلة ما بين محافظة وأخرى (17)، وقضاء وآخر داخل حدود المحافظة، وهذه المفاضلة والتحيز ستغيب أمام التركيز على المواطن. ونحسب أن المعادلة التي ينبغي أن تسود هي المواطن قبل الوطن والمواطنة قبل الوطنية والوطن مع المواطنة وليس ترجيح الوطن على المواطن. والوطنية (18) التي نقصدها هنا هي الوطنية المقبولة المعتمدة على مقومات العروبة وليس القومية، في محيطها العربي التي تجاوزت على حدود الوطنية، لأن العروبة هي أشمل من القومية ولن يكون هناك توظيف من أية حركة قومية لها بشكل سيء أو خاطئ. وهنا لن يكون إغفال للقومية في محيطها المحلي، القومية الكوردية والتركمانية والقوميات الأخرى. إذ ستكون هذه القوميات مؤثرات بالوطنية العراقية، الوطنية التي تعترف بوجود التنوع القومي - الديني - المذهبي ولا تنكره أو تكتمه. والوطنية ستكون هي الإطار لكل من القومية والعروبة، ومن ثم ستكون الديمقراطية الوطنية (19)، ذلك النهج السياسي الذي يفسح المجال للعمل ضمن ثوابت مشتركة، بعضها يتعلق بالثابت الجغرافي والآخر بالمتحول البشري لإيجاد صيغة سياسية إدارية جغرافية مقبولة للجميع، بالطريقة التي لا يضيع المواطن والوطن معا أو ترجح الثانية على حساب الأولى. ومن الضروري توكيد بعض الثوابت الضرورية للعراق ومنها:

- 1- أن أفضل سبيل للحفاظ على وحدة الوطن هو احترام المواطن وتشجيعه على التعايش مع الآخرين ومتقبلاً لهم، ويقتضي هذا تهيئة السبل اللازمة ابتداءً من رياض الأطفال مروراً بالمدرسة وانتهاءً بالجامعات.
- 2- أن وحدة الوطن لا تعني بالضروره اعتماده نظاماً مركزياً، لأن سبيل اللامركزية الإدارية واللامركزية السياسية ومنها الفيدرالية قد تقدم بعض العلاجات للمشاكل في العراق.
- 3- أن وجود المواطن الديمقراطي ووجود مركز ديمقراطي هو البديل الأفضل للفدرالية وليس مجرد الطعون والانتقادات الموجهة اليه، وضرورة وجود بدائل عملية ومقبولة لها.
- 4- أن أية صيغة جديده يمكن أن يصطبغ بها العراق ينبغي أن توازن ما بين متطلبات المحيط المحلي والمحيط الإقليمي العربي والأسلامي، بالشكل الذي لا تكون هناك مناداة للتمسك بالقومية التي تلبى طموحات المحيط العربي وتتكبر طموحات القومية في المحيط المحلي، وكذلك ألا تكون هناك مناداة لهوية عربية (20) على حساب الهويات الأخرى ولا لهوية إسلامية على حساب الهوية العربية بل الذهاب للمناداة وتأسيس مواطن عراقي ديمقراطي يؤسس وطن ديمقراطي يحتوي الجميع باختلاف أنتماءاتهم وهوياتهم، وهذا لن يتحقق الا بوجود الهوية العراقية الوطنية.
- 5- أن المواطن الديمقراطي - لمدني، هو المواطن المساهم في بناء الديمقراطية والقادر على تحقيق الاستقلال الحقيقي للعراق، ونعتقد أن هذا المواطن هو الذي تفوق أهميته أهمية الوطن، وهذا المواطن هو القادر على إنهاء أمد الإحتلال بكافة السبل السياسية والثقافية وهو القادر على بناء الدولة المدنية الحقيقية، وهو القادر على حماية النظام السياسي الديمقراطي من أي تهديد.

**المسألة الرابعة- العراق وأمريكا- القابليات والقدرات:**

ما بين إعراف الولايات المتحدة بالعراق كدولة مستقلة عام 1932<sup>(21)</sup> واحتلاله عام 2003 وعلى مدى سبعة عقود من العلاقات، فإن طبيعة العلاقة لم تكن متكافئة ولأسباب عديدة ومنها ما يتعلق بمقومات كل دولة وقابليتها، فالعراق دولة من دول العالم الثالث تعادل مساحتها مساحة ولاية تكساس ( 268.601 ) ألف ميل مربع وعدد سكانه أقل من عدد سكان ولاية كاليفورنيا (34.050.130) مليون<sup>(22)</sup> ومنذ عام 1932، بل قبل ذلك، لم يكن العراق مستقلا في قراراته السياسية تمام الإستقلال وكان عليه لمرات عديدة أن ينصاع لرغبات وإرادات خارجية ومنها الأمريكية على وجه الخصوص. ونحن نتساءل كيف يكون بالأمر والعراق خاضع كليا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية حسب قرار مجلس الأمن المرقم 1483<sup>(23)</sup> وحتى عملية التحول الديمقراطي في العراق فهي لم تكن حسب اشتراطات الباحث صموئيل هينجتون<sup>(24)</sup> بل بأداة عسكرية خارجية، وهي نفس الدولة التي وقفت عام 1947 ضد حقوق الأقليات في العراق عبر خطاب الرئيس ترومان وهي نفس الدولة التي عد رئيسها جونسون أن مشكلة الأقليات والكوردية هي مشكله داخلية، وهي نفس الدولة التي قلقت كثيرا من فكرة الحكم الذاتي للكورد عام 1965، والدولة التي ناصرته الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية في العالم الثالث، وهي نفس الدولة التي تطرح شعار نشر الديمقراطية في العراق ومشروع الشرق الأوسط الكبير. والعراق هو المتلقي أمام الولايات المتحدة الأمريكية ما عدا بعض الحالات بسبب القدرات الكبيره للأخيره أولا وثقل وعبء السياسة الإقليمية والدولية وطبيعة تفاعلاتها ومقيداتها ثانيا<sup>(25)</sup>. وبسبب عدم اعتماد الواقعية في التحليل السياسي والقراءة غير الصحيحة للخارطة السياسية الإقليمية والدولية، أخطأ النظام السابق كثيرا، وهذا ما سمح للولايات المتحدة الأمريكية من أستثمار هذه الأخطاء، عبر قراءة صحيحة لبعض الأحداث وصنعها مما أهلها في السيطرة على العراق كليا في 9 / نيسان / 2003 وحتى الآن وربما لعقود مقبلة ما لم يكن هناك موقفا شعبيا موحدا منه. ومنذ هذا التاريخ فإن طبيعة العلاقة العراقية- الأمريكية محط جدل بين خيارات عديدة ومنها :-

- 1- إن العراق رغم قابليته المحدودة سيكون بمقدوره أن يحدد مساراته بإستقلالية .
- 2- إن القدرات الأمريكية تحكمت ولا زالت وستتحكم بالمسارات في العراق .
- 3- إن هناك بعض المسارات التي يستطيع العراق أن يتحرك فيها بإستقلالية أما بقية المساحات فهي مسدودة.
- 4- متى ما وجد تعاون وتفاعل ما بين أصحاب الجهد العراقي، وبشكل وثيق كلما أفضى ذلك لحيازة العراق القدرات ولو بشكل تدريجي، والتعاون الأبرز هنا هو ذلك الذي يكسر الحواجز بين الطوائف والمذاهب<sup>(26)</sup>.
- 5- ن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بفعالية في المساحات التي ينعدم فيها التعاون أعلاه، وأسباب أنعدام هذا التعاون هي أما بسيادة لأنعدام الثقة مابين القوى العراقية أو بوجود المعطلات الأمريكية أو الإقليمية .
- 6- إن النجاحات التي تحققت هنا وهناك إنما كانت بفعل تعاون القابليات العراقية والقدرات الأمريكية.
- 7- إن هناك مساحات فشلت فيها القابليات العراقية الرسمية والقدرات الأمريكية، ونجحت فيها القابليات- الإجتماعية - التقليدية العراقية مثل تطبيق مشروع الصحوة في الأنبار وغيرها<sup>(27)</sup>.
- 8- إن البراغماتية التي تحكم الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمشفوعة بوجود أهداف أمريكية بعيدة المدى لم تتوضح حتى الآن، وستكون الدافع للقدرات الأمريكية للأطاحة بكل من يمثل القابليات العراقية، الرسمية وغير الرسمية، المؤيدة والمعارضة، الصديقة والحليفة والعدوة لصالح التمهيد لنشوء خارطة سياسية جديدة، وستكون قابليات العراق فيها قوية ولكنها واهنة أمام القدرات الأمريكية .

**المسألة الخامسة- معارضو الداخل والخارج:**

مما لا شك فيه أن النظام السياسي السابق لم يكن يسمح بوجود المعارضة السياسية، وذلك بسبب طبيعة الفلسفة السياسية التي حكمتها، ونتيجة لذلك خلت الساحة السياسية العراقية من وجود المعارضة السياسية، باستثناء مدة محدودة ومقيدة، بسبب مغادرتها العراق ليستقر بعضها في الدول العربية (سوريا) وبعضها الآخر في الدول الإسلامية (إيران) وبعضها الآخر في الدول الأوروبية<sup>(28)</sup>. وأما من بقي في العراق فكان الخيار الوحيد المتروك هو قبوله بالأمر الواقع وعدم المجاهرة بالرأي، والاستثناء الجغرافي الذي حصل من هذا الغياب، منطقة الأهوار في جنوب العراق وأقليم كردستان في شماله، فهاتان المنطقتان أصبحتا ساحتان للعمل العسكري والسياسي معا. إن السمة البارزة فيما يخص المعارضة العراقية<sup>(29)</sup> عجزها عن إسقاط النظام السياسي السابق، لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالقابليات المحدودة التي تمتعت بها المعارضة ومنها ما يتعلق بالمناخ السياسي الإقليمي والدولي. ولذلك فإن جميع المؤتمرات<sup>(30)</sup> التي عقدتها المعارضة العراقية لم تكن هي بالسبب المنشئ للتغيير بل الكاشف له، وذلك لأن الإدارة الأمريكية هي التي قررت إجراء عملية التغيير. وعملية التغيير جاءت عن طريق الأداة العسكرية الأمريكية وليس العراقية الذي قاد إلى نتيجة مهمة ألا وهي تحكم الولايات المتحدة بالمسارات السياسية العراقية بشكل كبير، وفي هذا الإطار برز اتجاهان ونوعان من القوى المشاركة في السلطة الأولى، القوى المعارضة في الخارج والقوى المعارضة التي كانت في الداخل مع وجود أرجحية لمن كانوا في الخارج تولي زمام الأمور والعملية السياسية فيها<sup>(31)</sup>. ونحسب هنا أن التمييز ما بين هذين النوعين ليس في صالح بناء الديمقراطية في العراق. والطرفان قد قدما الكثير من التضحيات فمن هم في الداخل حرموا من الحرية ومن هم في الخارج أمتلكوا الحرية ومع تضحيات متبادلة ولذلك سيكون من الضروري عدم إنقاص طرف من الطرف الآخر، مع الحاجة للتأكيد بأن كل طرف هو مدين للآخر، فمعارضوا الداخل يجب أن يكونوا موضع تقدير معارضي الخارج، بصبرهم وتحملهم سياسات النظام السابق مثلما هو واجب على معارضي الداخل تقدير الدور الذي قام به معارضوا الخارج في الساحات والمحافل الدولية. أما عن صلة هذين النوعين من المعارضة ببناء الديمقراطية في العراق فنعتقد أن الميزة السياسية التي تمتع بها معارضوا الخارج، طوال سنوات النفي والغربة، حيازتهم لنوع من التدريب السياسي للعمل الديمقراطي وتطبعهم بعناصر ومقومات الثقافة السياسية المشاركة والحوار المتبادل، من الدول التي عاشوا فيها ولاسيما الأوروبية، وكل هذه العناصر والمقومات يفترض أن تسهم في بناء الديمقراطية، لاسيما أن عملية البناء تعتمد بالأساس على دور النخب. أما معارضوا الداخل فقد أكتسبوا الصبر والقدرة على التحمل المؤطرة برغبة شديدة في الحرية والديمقراطية. ولذلك فإن ما يفترض أن يسود في الساحة العراقية هو نوع من المزاجية ما بين الخبرة السياسية والتدريب السياسي لمعارضي الخارج مع توفيق ورغبة معارضوا الداخل فهذا من شأنه عدم إضاعة الجهود العراقية وتحقيق مبدأ التعاون ما بين أصحاب الجهد العراقي ولكن للأسف الشديد نلاحظ أن المعارضتين قد أنحصرتا في دائرة ضيقة، فلم تسهم الثقافة والخبرة الأوروبية في انتهاج سلوك الحوار ممن أستلموا السلطة وعدم قبول الآخر حتى لو كان الآخر معارضا في الداخل. وكذلك الحال بقي معارضوا الداخل ينظرون بنظرة الريبة والشك لمن قدموا من الخارج، وهذا يعكس لنا مشكلات حقيقية ترتبط بماهية النخب السياسية العراقية الحالية أولا وطبيعة الظاهرة الحزبية الجديدة في العراق، والمتغير الأمريكي هو العامل الأساسي في تحديد العلاقة ما بين المعارضتين، فالمعارضة وهي قد أستلمت السلطة أنقسمت في مواقفها من الوجود الأمريكي<sup>(32)</sup>، ما بين مؤيد ومعارض، ما بين مؤيد جزئيا ومعارض كليا، وكان هذا أحد أسباب عدم التوحد والتوحيد في المجتمع العراقي. فهناك من وقف ضد الوجود الأمريكي لأنه عنده رديف للاستبداد، وهناك من وقف مع هذا الوجود بكل قوة بسبب معارضته للاستبداد، أما الموقف الصحيح الذي نعتقده الأصوب هو الوقوف مع كل الجهد العراقي أي كان شكله ولونه ومنبعه، والوقوف ضد الاستبداد والإحتلال معا. وهذا الانقسام في المواقف السياسية لا نظنه سيزول سريعا طالما استمر الوجود الأمريكي على

هذا الحال، ولربما سيخفف الإنقسام بعد توقيع العراق لإتفاقية الشراكة أو الصداقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق، ولتنصرف المعارضة الى ممارسة معارضتها السلمية ولتكون أروقة مجلس النواب العراقي الساحة المثالية لها، ومع الاستفادة من القدرات الأمريكية في حماية العراق من التدخلات الإقليمية . وحتى يتحقق التوازن ما بين أنواع المعارضة الموجودة في العراق لابد من عدم غلق الأبواب أمام أية حركة سياسية معارضة أو توجه معارض كما يحصل اليوم في العراق ليس اعتمادا على النص الدستوري، أو المبدأ الديمقراطي حسب بل وعلى حقيقة أن المعارضة هي حق متاح للجميع، وهي نوع من أنواع الجهد الوطني فليس من الضروري والمحتّم أن يشارك الجميع في العملية السياسية، ولو كان هو الأفضل، ولكن من المهم جدا أن يكون هناك سماع لكل الأصوات المعارضة، وخاصة تلك الوافدة من خارج الحكومة سواء كان داخل العراق أم خارجه .

**المسألة السادسة – عرقلة السياسة ام امركتها:**

ما زالت قواعد السياسة في العراق غير واضحة المعالم ، على الرغم من وجود إتفاق يصل الى شبه الإجماع حول اعتماد الديمقراطية، كنهج جديد في الحياة السياسية العراقية، وهذا بعكس الإتفاق الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية حول ماهية السياسة نفسها وقواعدها والنهج الديمقراطي المعتمد لديها وضمن هذا الإتفاق نجد بعض القيم الأساسية التي هي ركائز للسياسة في الولايات المتحدة مثل الفردانية والدستورية والفيدالية والبراغماتية ، وهذه القيم لم يتوافر لها الإتفاق العام بين ألية وضحاها بل أخذت حيزها من الوقت الملائم والأوضاع المناسبة ولتصبح على ما هي عليه الآن. أما في العراق فالوضع جد مختلف وصعب، ومرد ذلك يعود الى دور الأستراتيجية السياسية الأمريكية في العراق التي حاولت حشر وحصر مطالب متعددة في أن واحد وفي مدة زمنية ضيقة، وما السقوف الزمنية الموضوعية الا هي إحدى المؤشرات على ذلك التي قادت الى نتائج عكسية. والكل يدرك ويعلم بأن بناء الديمقراطية صيرورة ومسيرة لا تأخذ شكل الخطوط المستقيمة بل المتعرجة صعودا ونزولا، وبعضها الآخر يعود الى طبيعة المجتمع العراقي والقوى السياسية التي تقود العملية السياسية منذ 9 نيسان 2003 وماهية نظرتها للسياسة ومعالجتها السياسية المطروحة . ويمكن تحديد المفصلات الأساسية لعدم الأتفاق :- (33)

1- ما زالت السياسة العراقية خاضعة لقواعد اللعبة الصفرية المعتمدة مفهوم الرباح والخاسر المطلق، فأما تربح كل شيء أو تخسر كل شيء، وبخلاف منطق السياسة الأمريكية حيث منطق التسويات المقبولة والمساومات المتبادلة.

2- لا تزال السياسة العراقية تعتمد منطق أن الآخرين هم أعداء وليسوا متنافسين أو متبارين، وذلك بسبب وجود التصارع ما بين القوى السياسية والإجتماعية، وهنا نشخص لأستخدام بعض المفردات والمفاهيم والمصطلحات التي لا تخدم عملية البناء الديمقراطي في العراق . فوصف الآخر بالخيانة لمجرد الاختلاف أو وصفه بالإرهاب لمجرد عدم الإتفاق حول بعض المسائل ليس من شأنه تعزيز الأستقرار السياسي وتجذير بعض القواعد المهمة للعمل السياسي .

3- إن السياسة العراقية ما زالت لا تفرق ما بين من له حق المقاومة ومن له حق العمل السياسي السلمي، مثلما لا تفرق بين ما هو اهابي وما هو مقاوم، وبين ما هو مهدم ومخرب لل عمران السياسي والإقتصادي في العراق وبين ما هو ناقد منتقد بهدف البناء أو بهدف التخريب . كما لا يوجد تفريق حقيقي بين ما هو مقاوم للوجود العسكري الأجنبي أي كان شكله، وبين ما هو مقاوم لعملية بناء العراق الجديد، سواء كان تحت الإدارة الوطنية أم الإدارة الأمريكية . في حين نلاحظ بأن الإستراتيجية الأمريكية في العراق أخذت تميز ما بين الإرهاب والتمرد (34) وذلك في مساعيها لأستجلاب مصالحها والدفاع عنها وكل ذلك اعتمادا على مبدأ البراغماتية . والبراغماتية هذه نلاحظها بارزة في تعامل القوى السياسية العراقية مع الأستراتيجية الأمريكية ولكنها تغيب لصالح المبادئ الطائفية والعرقية والدينية، عندما يكون هناك تعامل ما بين العراقيين أنفسهم. وعندما تغيب

البراغمية لصالح التعصب المختلف أشكاله، فإن بوابات التعامل العراقية – العراقية ستغلق وليكون من يفتح هذه الأبواب اليد الأمريكية التي ستكون هي الوسيط ما بين العراقيين .

4- تتفقد الساحة العراقية لمقوم السياسة الوطنية الشاملة ووجود الحواجز الجغرافية - الإجتماعية داخل الإقليم العراقي، والسائد هو نوع من التمثيل السياسي المحصور أما بمكون إجتماعي معين أو حيز جغرافي محدد وهذا من شأنه أن يعطل من الاندماج السياسي والإجتماعي والقومي ، الذي سيقود لإبراز مزيد من التحديات الإضافية أمام بناء الديمقراطية في العراق الى جانب وجود تهديد حقيقي للوحدة الوطنية العراقية (35) . والمعادلة التي ينبغي أن تسود هي أن يكون الخيار الديمقراطي لا أن تهدمها أو تهددها بذلك . وأفضل سبيل لذلك هو اعتماد سياسة كسر الحواجز العامودية – العدمية وانتهاج العلاقات الأفقية – الأفقية هذه تحتاج لتفعيل المؤسسات الوطنية المعززة للهوية العامة سواء كانت ثقافية أم عسكرية أمنية الى جانب تفعيل بعض الأنظمة الانتخابية التي تدفع بالمرشح للذهاب للناخب وليس اعتماد آلية جامدة محددة سواء بتغيير نظام القائمة المغلقة أو سبيل آخر .

### المسألة السابعة – من الدولة القومية الى الدولة الديمقراطية:

إن أي تفكير في الدولة لا يبتعد عن مسألتين أساسيتين الأولى الغاية والهدف وهذه ترتبط بمدى نجاعتها المرتبطة باستجلاب الطاعة والرضا، والثانية مدى مطابقتها ( الدولة ) لغايات المجتمع . وإذا كانت الدولة هي واحدة من الأشكال التاريخية (36) الممكنة التي بواسطتها تؤكد جماعة ما وحدتها السياسية وتقرير مصيرها، فإنه يمكن القول أن الشكل التاريخي للدولة في إطار مفهوم عام 1648 ما عاد ملئياً للمفاهيم المعاصرة التي سادت في الألفية الثالثة . ولذلك فإن الدولة – القومية، الدولة – الأمة، إذا ما كانت من الغايات التي طمح لها بناء الدولة ما بعد الإستقلال، فإن الغايات الحالية قد تبدلت، وحقيقة هذا التبدل تعود الى عاملين، الأولى يرتبط بماهية الدولة – القومية وتطبيقاتها الخاطئة والثاني يرتبط بماهية الأحوال الدولية السائدة والقيم الجديدة التي أنصوت عليها تلك الأحوال، ففي ما يخص التطبيقات الخاطئة فإنه يمكن القول أن تغليب القومية على الدولة أو صبغ الدولة بصبغة قومية معينة قد قاد الى وهن في مؤسسات الدولة وإدارتها، وكذلك الحال فإن تغليب مصلحة الفرد – الزعيم – الحاكم – القائد على مصلحة الدولة - الأمة كان من شأنه هو الآخر أنكار أي دور مؤسسي وبدلاً من الحديث عن الدولة بعدها مؤسسة سياسية – قانونية فإنها أمست هيمنة فردية وشخصية وقد قاد هذا الى وجود فجوة واسعة ما بين الحاكم والمحكوم ليغيب الرضا لصالح الطاعة الخاضعة . وإذا ما أردنا الإتكاء على مفهوم بديل للدولة – القومية وهو الدولة – الشعب فإن هذا المفهوم ربما هو غير متحقق كلياً في العراق حتى الوقت الحاضر، فالخلاف ما زال سائداً أو هو الصراع أصلاً ما بين التوجه الفردي والتوجه الجماعي، فالدولة – القومية السابقة على تاريخ 9 / نيسان 2003 أهملت الفرد وأنكرته لصالح المجموعة، المجموعة التابعة أصلاً لزعامه الفرد. أما الدولة التي تم الشروع في بناءها بعد 9 نيسان 2003 فقد ارتكزت على المجموع دون الفرد وهذا ما وجدناه في أصل المادة 29 من الدستور العراقي لسنة 2005 (37) في حين كان يفترض أن يكون الفرد هو الأساسي، وهنا نشير الى أن الاعتماد على المكون الجماعي يدفعنا للقبول بطبيعة التركيبية الحاصلة للدولة العراقية، الذي يعد وحسب منطوق الدولة غير المتجانسة اجتماعياً، نوع من الخطورة السياسية، لأن وجود عدة جماعات أثنائية ضمن نفس الوحدة السياسية تتمسك كل منها بدينها الخاص ولغتها وثقافتها وطرقها دون أن تتفاعل مما يؤدي الى الإختلافات التي تولد قوى انفصالية لعدم وجود معايير إجتماعية موحدة. وإذا ما أنطلقنا من أن الدولة هي بنت المجتمع وقائدة له، فإنها ووفقاً لهذا المفهوم، ستكون انعكاساً لكل هذه الجماعات في الوقت الذي نفضل فيه أن نراها دولة فوق كل هذه الجماعات. ثم أن المشكلة التي تثار، عندما نعتمد مفهوم الدولة – القومية في العراق، هي أية قومية التي ستكون السائدة في ظل غياب الإطار الشامل على مستوى السياسات

والصياغات. ناهيك عن غياب المركزية اللازم توافرها في اطار الدولة - القومية وذلك بسبب الخوف من وجود مركز مماثل لتجربة ما قبل 9 نيسان 2003، والتوجهات الجديدة التي برزت سواء في اعتماد الفيدرالية أو مشروع قانون الأقاليم والمحافظات والمجالس المحلية في المحافظات (38). ولذلك نعتقد بأن من الأفضل أن تكون الدولة المستقبلية هي ما يأتي :-

1- الدولة الديمقراطية لاسيما تلك التي تعتمد الديمقراطية تعريفها بأنها حكم الأغلبية أو حكم الأغليات مع احترام حقوق الأقليات .

2- الدولة المحايدة فوق الجميع التي تؤكد تعايش القوميات والأديان والطوائف كافة، التي هي أداة للإكراه المنظم ليس من قومية ضد قومية أو من مذهب ضد مذهب آخر أو من طائفة بالضد من الطوائف الأخرى .

3- إن الدولة التي تكون ملبية لشروط خارجية لا تستطيع أن تدوم وتوفر الحاجات الأساسية لمواطنيها، ولذلك نحسب أن الدولة التي شكلت بالإدارة البريطانية (39) لم تكن ملبية حقا للغايات الأساسية في المجتمع العراقي ولكل المجتمع العراقي وكذلك الحال فإن الدولة التي أعيد بناءها بعد 9 / نيسان 2003 وبالإدارة الأمريكية ينبغي أن تتلافى أخطاء التجربة السابقة، لأننا نحسب أن المقوم السياسي في أي دولة هو المحور الداخلي والإدارة الداخلية وليس شيء آخر . والدولة التي نطمح إليها هي الدولة التي تفك ارتباطاتها من كل طائفة وقومية وديانة ومذهب بالقدر الذي تفك ارتباطها من الإدارة الخارجية، والدولة التي نتمنى أن تتواجد في العراق، هي الدولة التي تتجاوز كل من الإستبداد والإحتلال .

#### الخاتمة

إن بناء مستقبل عراقي مستقر وآمن وديمقراطي حقيقي لن يكون هو فقط نتاج صياغات الحلول للمسائل الشائكة على صعيد التنظير حسب بل وفي السعي لإيجاد المناخات الملائمة للحلول المطروحة لكي يكتب لها الديمومة والأستقرار . وعلى أرض الواقع فإن المسائل التي طرحت في العراق وما رافقها من مشكلات صعبة ومعقدة وارتباطها بمدنيات واسعة من التنافس أحيانا والتصارع أحيانا آخر، لا يبدو أنها ستنتهي بسهولة هكذا لأسباب عديدة بعضها يرتبط بطبيعة العلاقة ما بين النخب السياسية العراقية وما تشوبه تلك العلاقة من أزمة عدم الثقة المتبادلة وتأثيرات ذلك على غلق الأبواب أمام طرح الحلول، وبعضها الآخر يرتبط بخطل الحلول المطروحة سواء كانت عراقية أم أمريكية أو المشتركة بسبب قصور في قراءة الواقع السياسي، الإجتماعي، الإقتصادي، وبعضها الآخر يرتبط باختلاف الرؤى العراقية - الأمريكية حول كثير من المسائل والمشكلات . ولذلك نعتقد أنه من الضروري أن تكون هنالك بعض القواعد والمسائل المتفق عليها حتى نتجنب المشكلات سعيا نحو تحقيق المبدأ العام وإنجاح الغاية الحقيقية للسياسة الا وهي حفظ الموجودات البشرية والمادية في العراق . ويمكن تحديد هذه الوسائل التي بعضها يتعلق (ما بين العراقيين) أولا (وللعراقيين) ثانيا و ( ما بين العراقيين والآخرين ) أخيرا .

أولا- ما بين العراقيين: أساس القاعدة التي ينبغي أن نعتمدها هنا هي أن الخروج من الخلاف ليس مستحب بل واجب وضروري أصلا قولاً وفعلاً . وضمن هذه القاعدة يمكن تحديد بعض الاشتراطات ومنها :-

أ - نبذ عقلية التخوين والتكفير والترهيب ولصالح عقلية أخرى تستند على الخزين الوافر من المفاهيم والعقليات الإيجابية المشجعة على التعايش والحوار والتسامح .

ب - الاستناد الى أرضية التعايش مع الآخر، لاسيما أن الآخر هو العراقي وليس مخلوق قادم من الفضاء. وهذا الآخر إنما هو شريك في الوطن والمصير مثلما هو شريك في المخاوف والأمال، لذلك لا بد من نبذ سلوكية التعامل مع الآخر على أنه عدو، لأن الديمقراطية الحقيقية تقتض وجود الأنا والآخر المتعايش وليس الأنا والعدو، وليصبح بعد ذلك العدو الحقيقي والوحيد هو ذلك الرأي والإتجاه والفرد الذي يريد حرمان العراق من الكثير من المقومات .

ج - لا ينبغي أن يكون موضوع الاستبداد - والإحتلال موضوع تفريق وتشتيت لجهود العراقيين بل عنصر توحيد، لأن التجربة أثبتت أن الجهود المشتتة في ظل الإستبداد كانت من مقومات أستمراره ووجوده وبالشكل الذي رجحت حركة التغيير الخارجي بأداة عسكرية وليس التغيير من الداخل، وكذلك الحال فإن تجربة ما بعد 9 نيسان 2003، تجربة الإحتلال، فإن تشتيت الجهود العراقية سوف لن يديم الإحتلال وأشكاله فقط بل ومنح أدوات الإحتلال فرص التلاعب بالمقدرات العراقية، لذلك لا بد أن يكون الخيار المطروح المعتمد على المواقف الموحدة الواحدة من الإستبداد أي كان شكله وهويته كما هو الموقف من الإحتلال هو واحد .

د - هنالك بعض المسائل الخلافية التي يمكن حلها وهي التي تدخل في باب التنافس السياسي العادي التي يمكن توفير المستلزمات الأساسية لها مثل قنوات البرلمان والصحافة وبعضها الأخر هي المسائل الخلافية التي تدخل من باب التصارع وهذه تحتاج لجهود تكاملية ما بين المحلي والإقليمي والدولي .

**ثانيا - للعراقيين :** وأساس القاعدة التي يجب أن نعتمدها هنا هي أن (( التصرف على الرعية منوط بالمصلحة )) وهذه المصلحة تقتضي ما يلي :-

أ - أن يكون المواطن العراقي هو جوهر المصلحة العراقية قبل الوطن وقبل أي شي آخر، وانغماس القوى السياسية بالصراع على الوطن وثروات الوطن من شأنها أن تقضي بالكامل على وجود المواطن كيانا وكرامة وحقوقا، وكذلك الحال فإن أي صراع ممكن وقوعه في أي نطاق ومع أي طرف لن يكون مضمون النتائج ما لم يكن معتمدا بالأساس على وجود المواطن، والمستهدف الأساسي لأي مشروع خارجي يهدف الى تحقيق مصالحه الخاصة إنما يستهدف بالأصل المواطن قبل الجغرافيا .

ب - أن تكون السياسة في العراق عراقية الأصل والوسيلة والغاية، وأولوياتها بالأساس المصلحة العراقية وليس المصالح الأخرى وفي قمة المصالح العراقية التجذير للمصلحة الوطنية وليس الحزبية أو الطائفية أو القومية على المستوى الداخل أو مصالح الدول المجاورة للعراق، وتحقيق هذه المصلحة من خلال تحقيق التوازن ما بين المحلي والإقليمي ( الإسلامي والعربي ) كما هو الحال في تحقيق التوازن والنكافؤ النسبي وليس المطلق ما بين العراق كدولة وشعب ومصالحه والولايات المتحدة الأمريكية، لأن بقاء الصبغة الأمريكية على العراق سوف يثير المخاوف الإقليمية والمخاوف المحلية مثلما هو الحال في أضفاء الصبغة للدولة (س) أو (ص) من الدول المجاورة، على العراق من شأنه إثارة المخاوف الأمريكية والإقليمية، الأمر الذي سيزعزع من الاستقرار المنشود .

ج - الا يفرق المشروع الوطني العراقي ما بين عراقي الداخل والخارج لا لحقبة ما قبل 9 نيسان 2003 ولا بعدها، بغض النظر عن الأسباب والمسميات ولا يجوز منع الآخرين من حق المعارضة سواء كانوا داخل العراق أم خارجه .

د - أن تكون الديمقراطية المنشودة هي الديمقراطية الوطنية، بهويتها العراقية، وتبتعد قدر الامكان من الاقتباسات الأجنبية أي كانت هي .

هـ - الدولة التي نطمح لتأسيسها أو إعادة بناءها هي الدولة الوطنية الديمقراطية المدنية وليست الدينية أو المذهبية، هي الدولة المحايدة فوق الجميع، وهي الدولة التي تفك ارتباطاتها من كل مشروع طائفي أو مذهبي أو عنصرى، و من كل مشروع إقليمي لا يلبى طموحات العراق كدولة وأخيرا التي تفك ارتباطاتها من الهيمنة الخارجية ولاسيما الإقليمية .

و - ما يحتاجه المواطن من الديمقراطية ليس فقط توفير سلطة الحق في الإعتقاد وحرية التعبير عن الرأي بل والحق في الإنجاز الإقتصادي أيضا فالديمقراطية لا تعني الانتخابات حسب بل وتوفير الخدمات الأساسية ( الماء والكهرباء والبطاقة التموينية ) .

ثالثاً- ما بين العراقيين والآخرين: وأساس القاعدة التي ينبغي اعتمادها هنا ليست هي قاعدة (( التابع تابع )) بل هي (( من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه )) . وضمن هذه القاعدة يمكن تحديد ما يأتي :

أ - إن أية استراتيجية لبناء الديمقراطية في العراق ينبغي لها أن تعتمد الإطار الوطني العراقي واحتياجات المواطن العراقي وأماله الى جانب الإبتعاد عن السقوف الزمنية لأن منطق بناء الديمقراطية بما فيه من صيرورة بعيد كل البعد عن منطق بناء هندسي جامد .  
ب - إن الإستراتيجية الأمريكية المعتمدة في إطار اللعب بالمتناقضات العراقية أو الرهان عليها ينبغي الإبتعاد عنها، لأنها تتنافى مع مبدأ بناء خيار ديمقراطي موضوعي في العراق وهي من شأنه أن تدفع الطرف الخاسر في اللعبة للذهاب لإعتماد اللعبة الصفرية في السياسة وهذا ليس في صالح العراق .

ج - إن أفضل خيار يمكن اعتماده الامريكان في العراق هو الأصطفاف مع الديمقراطيين ومن يؤمن بهم وبغض النظر عن كونه ينتمي الى هذه الطائفة أو تلك .

د- إن العراق يحتاج الى وجود الديمقراطيين لإنجاح الديمقراطية والى الفدراليين لإنجاح الفدرالية ولالإبتعاد عن أدوات الإحتلال والأدوات الدولية الإقليمية لإنجاح بناء الدولة والديمقراطية .

هـ - إن وجود محيط أقليمي غير قلق أو متخوف مما يجري في العراق راهن بإرادتين، الأولى الأمريكية التي ينبغي أن تفكر حقا في تفعيل النهج الوظيفي ما بين العراق والدول الست المجاورة لخلق مصلحة متبادلة ومشتركة مقبولة للطرفين، الثانية الإدارة العراقية التي ينبغي أن توصل رسالة مفادها أن العراق يسعى لتأسيس دولة مستقلة بالكامل في شؤونها ما عدا اشتراطات الاعتماد المتبادل وجهود المجتمع الدولي، وهو يسعى أيضا الا يكون تحت مظلة أي دولة كانت .

### الهوامش والمصادر:

1- يشير بريمر في مذكراته أن حالة العراق اليوم تشابه حالة ألمانيا في 1945 وحالة الاتحاد السوفيتي الفاشل في 1989. أنظر بهذا الخصوص :- بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص149 ؛

Korean National Comission, Korean Politics: Striving for Democracy and unification, Kang Jung, Seoul, 2002, P.619; Kim Hakjoon, Koreans Relations with Her Neighbors in A changing World, Holly M international corp, Newjersy, 1995, P.539 .

وفي هذا المصدر الكثير من الإشارات المهمة للتجربتين اليابانية والكورية الجنوبية في ظل علاقتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية .

2- ب.س. لويد، أفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1980، ص319.

3- أنظر: سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، ترجمة حسين قيس، دار ابن خلدون، بيروت، بلا سنة، ص33.

4 . Arblaster Anthony, Democracy, Arrowsmith Limited Great Britain, 2001, P.66 .

- Giovanni satori, Democratic Theory, oxford publishing, New Delhi, 1965, P.141 .

شاكر الأنباري (إعداد)، الديمقراطية التوافقية: مفهومها ونماذجها، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص10 .

5- كرستوفر ديكي، ما بعد صدام: أمريكا ومستقبل الشرق الأوسط، مجلة Newsweek ( الطبعة العربية )، العدد 9، يناير، 2007؛ خالد عبد الحميد، تقرير واشنطن: إعادة تصور أمريكي لترويج الديمقراطية، 2008/2/16 ( الأنترنت ) .

6- غسان سلامة، العراق أقترح للتغيير، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 298، 2003، ص298، ص86؛ مايكل هدسون، سيناريوهات لسياسة العراق ما بعد الإحتلال، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 298، ص81.

7- عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990؛ عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل أنقطع نسل الليبرالية العراقية، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2007، ص86 .

8- سعيد السامرائي، الطائفية في العراق: الواقع والحل، مؤسسة الفجر، لندن، دت، ص ص 135-298.

- 9- حسنين توفيق أبراهيم , عبد الجبار أحمد , التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص , مركز الخليج للأبحاث – دراسات عراقية , الإمارات العربية المتحدة , 2005 , ص 125 .
- 10- والتخوف من الديمقراطية كونها شيئاً غريباً أجنبياً , ينبغي الا يدفعا للتروع للأخذ بالإستبدادية والدكتاتورية والحزب الواحد أو تأييده . أنظر : رياض عزيز هادي, العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية , دار الشؤون الثقافية , العراق , 1995 , ص 57؛
- David spitz, pattern of Anti Democratic Thoughts, The free press, Newyork , 1965 , P. 287 .
- 11 - باسيل يوسف يوسف, الأمن الوطني العراقي ومتطلبات المرحلة الراهنة: الترابط بين الأمن الوطني وحقوق الإنسان, مجلة الحكمة, بيت الحكمة, بغداد, العدد 39, 2005, ص 62؛ عبد الجبار أحمد, الديمقراطية والأمن القومي العربي, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد 27 , 2003 , ص 35 .
- 12- الشمولية نوعية خاصة من السلطوية وكل نظام شمولي هو سلطوي ولكن ليس كل نظام سلطوي هو شمولي, والسلطوية عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسك والقوة والإكراه سواء بزريعة حكم الفرد أم الطبقة أم سيطرة مبدأ ما, أما الشمولية فهي نظام يكون فيه الحزب الواحد المسيطر على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية ويحاول إعادة هيكلة المجتمع وتجديد قيمه والتدخل بالحياة الشخصية للأفراد . أنظر :
- Rober cord, potitical science, Appleton – century – crofts, Newyork, 1974, p.113.
- 13- عدنان الحلفي, تأسيس المجتمع المدني: دراسته في التقاليد السياسية العراقية, الجزء الأول, دار البراق, بيروت , 1997؛ جعفر الحسيني, على حافة الهاوية, دار الحكمة , لندن , ط 1 , 2003 .
- 14.Edward L.Gibson, Federalism and Democracy in Latin America, Johns opkins, university press, Baltimore , 2004 , p. 27
- 15- جورج طرابيشي, في ثقافة الديمقراطية, دار الطليعة, بيروت , 1998, ص 93؛ جورج قرم , الطائفية ومشكلة الأندماج , مجلة دراسات عربية , بيروت , العدد 1 , 1978 , ص 15 .
- 16 . أحمد قائد الشعبي, وثيقة المدينة: المضمون والدلالة, سلسلة كتاب الأمة, قطر, العدد 110, 1426 هـ - ص 55 .
- 17 .Cyntia H. Enloe , Ethnic conflict and political development , little Brown and company, Boston , 1973 , p .153 ;Edward L.Gibson , op. cit. , p .33 -
- 18 - حسن العلوي, الشيعة والدولة القومية في العراق 1914 – 1990 , دار الثقافة للطباعة والنشر, إيران, 1990 , ص 259 .
- 19 - عبد الجبار أحمد, في الديمقراطية الوطنية, مجلة العلوم السياسية, كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, العدد 28 , السنة 2004 , ص 89 .
- 20 - سعيد السامرائي , الطائفية في العراق , المصدر السابق ذكره , ص 50 ؛ ثامر عباس , إعاقة التحول الديمقراطي من المجتمع المدني الى الطائفية السياسية, مجلة الإسلام والديمقراطية, منظمه الإسلام والديمقراطية, بغداد, العدد 8 , 2004 , ص 123 .
- 21 - فاطمه حمدي, العلاقات العراقية – الأمريكية, رسالة ماجستير, كلية القانون والسياسة, جامعة بغداد, 1988 , ص 4
- 22 . Pomegranate communication , Know ledge cards , The 50 united states , printed in Hong Kong .
- 23- قرار مجلس الأمن المرقم 1483 الصادر في الجلسة 4761 في 22 / 5 / 2003 .
- 24 - وعن طبيعة التحالف مع الأجنبي أنظر : عبد الأله بلقزيز , أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي , في عبد الأله بلقزيز وآخرون, المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001 , ص 44؛ وعن طبيعة التحول الديمقراطي أنظر: عبد الوهاب رشيد, التحول الديمقراطي في العراق : الموارث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2006, ص 251؛ عبد الجبار أحمد , الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق, مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, العدد 32 , 2006 , ص 112 .
- 25 -عزيز حسن, موقف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ليندون جونسون : ثورة أيلول في ضوء وثائق وزارة الخارجية الأمريكية 1964 – 1968 , في ممتاز حيدري (أعداد) , مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني , الجزء الأول , أربيل , 2003 , ص 153؛ يحيى عبد المبدى , تقرير واشنطن , بريجنسكي : أمريكا أهدرت فرصه لقيادة العالم , العدد 102 , 31 / 3 / 2007 . [http .www.taqrir.org](http://www.taqrir.org) .
- 26 - جورج طرابيشي , المصدر السابق ذكره , ص 94 .
- Cyntia H.Enloe, op.cit.9 159-
- 27 - مجموعة الأزمات الدولية , الحرب الأهلية في العراق والتيار الصدري والحشد العسكري الأمريكي , تقرير الشرق الأوسط رقم 72 - , 7 شباط 2008 , ص 22 .

- 28 - حسن لطيف الزبيدي , موسوعة الأحزاب العراقية , مؤسسة العارف للطبوعات , بيروت , 2007 , القسم الثاني , ص 203 .
- 29 - عبد الحسين شعبان , تضاريس خارطة السياسة العراقية : محاولة للفهم والتقريب , www.Iraq-na.com
- 30 - ومن أشهرها مؤتمر الناصرية في نيسان 2003 بعد الإحتلال والذي حضره 75 شخصية سياسية , وبدعوة من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وبإشراف الحاكم العسكري ( جي غارنر ) أختتم المجلس بالتوصل الى 13 نقطة حددت وصاغت السياسة العراقية لحقبة ما بعد التغيير ؛ أنظر : حسن لطيف الزبيدي , المصدر السابق ذكره , ص 513
- 31 - أنظر على سبيل المثال: محمد بشار الفيزي, السراب: حصاد العملية السياسية في ظل الإحتلال الأمريكي للعراق, دار الجيل العربي, عمان, 2007؛ جلال الطالباني, آراء وأحاديث, مكتب الأعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني, 2003 .
- 32 - أنظر: المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي : البيان التأسيسي والبيان الختامي, بغداد, 2004/5/8 , مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 305 , تموز 2004 , ص197؛ - المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي , أيلول, بغداد , 2002 ؛ صحيفة الانتخابات , اللجنة العليا للانتخابات , المجلس الأعلى الإسلامي , بغداد , العدد 7 , 23 / 12 / 2004 .
- 33 - حسين توفيق أبراهيم و د. عبد الجبار أحمد , التحول الديمقراطي , المصدر السابق ذكره , ص 120 .
- 34 - أنظر على سبيل المثال:- يوسف الجهماني, تورا بورا: أول حروب القرن, دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع, ط4, دمشق , 2002, ص ص 173 – 175؛ محمد عياش الكبيسي, من فقه المقاومة, إصدار صحيفة السبيل, ع 12, عمان , 2005, ص32؛ محمد مهدي شمس الدين, فقه العنف المسلح في الإسلام , مركز دراسات فلسفة الدين, بغداد, 2004 , ص15؛ المعهد العراقي, مجموعة رصد الديمقراطية, التقرير السنوي لواقع الحقوق والحريات في العراق لعام 2006 , ط1 , 2007 , ص13 – ص19 .
- 35 - راؤول بليند بناخر وأبيغل أوستاين , حوار عالمي حول الفدرالية , الجزء الأول , منتدى الاتحادات الفدرالية , كندا , 2003 , ص 15؛ راؤول ملكاري, هل يستطيع النظام الفدرالي المساعدة على إدارة التعددية الأثنية والقومية , مجلة الاتحادات الفدرالية , كندا, المجلد 5 , 2005 , ص17؛ عبد الجبار أحمد عبد الله , بعض المعادلات في فهم الفدرالية , مجلة الحوار , المركز العراقي للتنمية والحوار الحضاري , بغداد , تموز 2006 , ص 91 .
- 36 - فتحي التريكي , مفهوم الدولة في الحقل الفلسفي المعاصر , مجلة الفكر العربي المعاصر , مركز الأبناء القومي , بيروت , العدد 24 , شباط 1983 , ص45 .
- 37 . الدستور العراقي لسنة 2005 ؛ كذلك أنظر : مجموعة باحثين , مآزق الدستور : نقد وتحليل , الفرات للنشر والتوزيع , بيروت , 2006 ؛ مكتب الدعم الدستوري التابع ل ( UNAMI ) , تعقيب حول مسودة تقرير لجنة مراجعة الدستور العراقي .
- 38 - أنظر : مجلس النواب العراقي, مشروع قانون المحافظات غير المنتظمه في إقليم , الأحد 17 شباط 2008؛ نص مشروع قانون الأجراءات التنفيذية الخاصه بتكوين الأقاليم في العراق , الذي يحتوي ( 24 ) مادة ( الأترنت ) ؛ وكذلك: عدنان الصالحي, ملاحظات بشأن مسودة قانون النفط والغاز: تقسيم الثروه هل سيقسم البلاد , صحيفة الصباح , العراق , العدد 1104 , 5 / 5 / 2007 , ص 14 .
- 39 - وزارة التنمية الدولية البريطانية ( Dfid ) , العراق: خطة مؤقتة لمساعدة البلاد , شباط 2004 , ص ص 5 – 19 ؛ ميثم الجنابي , العراق ورهان المستقبل , دار المدى , دمشق , ط1 , 2006 , ص24؛ -رند حكمت محمود, مشكلة بناء الدولة في العراق للمدة 1921 – 2006 , أطروحة دكتوراه , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 2007 , ص125.